

**WO/PBC/15/18**  
الأصل: بالإنكليزية  
التاريخ: 28 يونيو 2010

## لجنة البرنامج والميزانية

### الدورة الخامسة عشرة

جنيف، من 1 إلى 3 سبتمبر 2010

### تقرير مرحلي عن تنفيذ برامج المعلوماتية ضمانا للامتثال للنظام المالي الجديد ولأئحته والمعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) من إعداد الأمانة

1. وافقت الدول الأعضاء، في دورة الجمعيات الثالثة والأربعين (من 24 سبتمبر إلى 3 أكتوبر 2007) بشكل مبدئي على أن تعتمد المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) المعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام (المعايير الحاسبية الدولية) بحلول 2010 (انظر الوثيقة A/43/5 والوثيقة A/43/16 الفقرة 255). وجاءت هذه الموافقة جزءا من مبادرة تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة على مستوى المنظومة برمتها (انظر الوثيقة 1(A/RES/60/283(IV)) لإحلال المعايير الحاسبية الدولية محل المعايير الحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة (UNSAS) لأن المعايير الجديدة معترف بها دوليا. ومن فوائد هذا التغيير تحسين في المراقبة الداخلية والشفافية ومزيد من المعلومات الشاملة عن التكاليف والإيرادات واتساق معزز في البيانات المالية مع الزمن وعبر مختلف المنظمات.
2. وقد قدمت الأمانة، في الدورة الثالثة عشرة للجنة البرنامج والميزانية في ديسمبر 2008، اقتراحا لتنفيذ برامج معلوماتية لتحقيق الامتثال للنظام المالي الجديد ولأئحته والمعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS): المشتريات وإدارة الأصول ومتطلبات نظامية أخرى للامتثال للمعايير (انظر الوثيقة (WO/PBC/13/6(d)). وتضمن الاقتراح معلومات عن المرحلة التي بلغها تنفيذ المعايير الحاسبية الدولية مبيّنا أن المشروع كان عندئذ متأخرا عن مواعده وأن الجهود مستمرة استعدادا لتنفيذ المعايير الجديدة في عام 2010 (انظر الوثيقة (WO/PBC/14/6)). ووردت في الاقتراح ميزانية مفصلة للموارد الضرورية للامتثال للمعايير الجديدة وتنفيذ النظام المالي الجديد ولأئحته. وأوصت اللجنة الجمعيات بالموافقة على الاقتراح مع تخصيص مبلغ 4 200 000 فرنك سويسري. وحظيت التوصية بالموافقة في الدورة السادسة والأربعين للجمعيات في ديسمبر 2008 (انظر الوثيقة A/46/12 الفقرة 47).

3. وفي الدورة الرابعة عشرة للجنة البرنامج والميزانية التي انعقدت في سبتمبر 2009، قدّمت الأمانة تقريراً مرحلياً عن تنفيذ برامج المعلوماتية ضامناً للائحة للنظام المالي الجديد ولائحته والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) (انظر الوثيقة WO/PBC/14/6). وتضمّنت تلك الوثيقة معلومات عن المرحلة التي بلغها المشروع والتكاليف المتكبدة حتى تاريخه. وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير وحظيت توصيتها بالموافقة في الدورة السابعة والأربعين للجمعية في سبتمبر 2009 (انظر الوثيقة A/47/9 والوثيقة A/47/16 الفقرة 300). وفي الفقرات اللاحقة تقرير مفصّل عن تنفيذ الاقتراح (المشار إليه فيما بعد بعبارة "المشروع المالي").

## أولاً: المشروع المالي

4. تعمل الويبو بنظام الإدارة المتكاملة (AIMS). ومع بدء تطبيق النظام المالي الجديد ولائحته والرغبة في الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، أوردنا في الاقتراح الذي طرحناه على لجنة البرنامج والميزانية (انظر الوثيقة WO/PBC/13/(d)) بدء العمل ببرامج معلوماتية إضافية (PeopleSoft) وتعديلات على الحلول الراهنة ليتمكن الامتثال للائحة المالية الجديدة والمعايير المحاسبية الدولية في بداية الفترة 2010-2011.

5. وكان الهدف الذي تنشده الويبو من المشروع المالي تحقيق الفوائد التالية:

- الامتثال للمعايير المحاسبية الجديدة بفضل أدوات حاسوبية معززة؛
- وتنفيذ النظام المالي الجديد ولائحته على أساس حل إلكتروني مؤتمت؛
- واعتماد أفضل الممارسات في مجال المشتريات بفضل إجراءات معززة الفعالية والبساطة لطلب الإمدادات وشراءها؛
- ورصد ومراقبة للميزانية محسنيين؛
- والمبادرة إلى التنمية البشرية في صفوف الموظفين باعتماد أفضل الممارسات بناء على نظام التخطيط للموارد المؤسسية (ERP).

وقد استطعنا تحقيق هذه الفوائد وما زلنا نحققها بالاستمرار في تعزيز الحل.

6. وخرج المشروع إلى النور في 15 يناير 2010 (أي في موعده وبميزانيته ودون صعوبات جمة). وما زال الدعم والتثبيت اللاحقين جارين على قدم وساق منذ ذلك الحين حتى أصبح الحل ثابتاً الآن. وفي مضمار أعمال الدعم والصيانة اللاحقة، أجرينا مجموعة من المراجعات مع المستخدمين. فتمّين عدد من الفرص السانحة التي نعتمد تطويرها واستكمالها ضمن مشروع للمرحلة الثانية في عام 2010. وستمول تعزيزات المرحلة الثانية التي تشمل تحسين الإجراءات المتعلقة باتفاقات الخدمات الخاصة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأسفار الغير، من رصيد ميزانية المشروع المالي كما ورد شرحه في الملاحظة 2 في الفقرة 9 أدناه.

7. وأثناء تنفيذ المشروع، سجلنا العبر المستخلصة التي يمكن الاستفادة منها في مراحل المشروع اللاحقة. ومن تلك العبر المستخلصة ما يأتي:

- ضمان التواصل الهرمي في المنظمة؛
- وضمان تدريب أقرب ما يمكن إلى الواقع، بدلا من التدريب العام، مع مدد أقصر لدورات التدريب؛
- والتثبت بانتظام وعلى مدى المشروع من الاستعداد لتدبير شؤون التغييرات؛
- وضمان التدريب المسبق لأعضاء فريق المشروع على المقاربة والمنهجية المطبقين.

8. وسنستفيد من العبر المستخلصة من المشروع المالي ونأخذها في الحسبان في أي مشروعات لاحقة تتعلق بنظام التخطيط للموارد المؤسسية ولا سيما اقتراح تنفيذ نظام شامل للتخطيط للموارد المؤسسية (انظر الوثيقة WO/PBC/15/17) المطروح على لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الخامسة عشرة.
9. وفيما يلي رصيد الأموال المتبقية لتمويل المشروع:

تعقب تكاليف المشروع المالي حتى 30 أبريل 2010  
(بالفرنك السويسري)

عنصر التكلفة	ميزانية المشروع	المبالغ الفعلية في تاريخه (الملاحظة 1)	الرصيد الحالي (الملاحظة 2)
استضافة التطبيقات	0	0	0
شراء البرمجيات	280 879	267 450	13 429
موارد بشرية للمشروع	888 000	495 000	393 000
موارد للوفاء بالأولويات	606 000	353 926	252 074
الشريك الخارجي في التنفيذ (الملاحظة 3)	2 036 100	1 979 842	56 258
التدريب	190 000	42 896	147 104
الاتصالات وغيرها	50 000	9 582	40 418
الاحتياط للنطاق (الملاحظة 4)	150 000	0	150 000
<b>المجموع</b>	<b>4 200 979</b>	<b>3 148 696</b>	<b>1 052 283</b>

- الملاحظة 1: تشمل المبالغ الفعلية حتى تاريخه النفقات في نظام الإدارة المتكاملة لعامي 2009 و2010.
- الملاحظة 2: الرصيد الحالي هو الميزانية بعد خصم المبالغ الفعلية. وستمول تكاليف تعزيزات المرحلة الثانية عام 2010 من الرصيد بما يقدر 140 000 فرنك سويسري.
- الملاحظة 3: يشمل المبلغ الفعلي لميزانية الشريك الخارجي في التنفيذ مبلغ 176 000 فرنك سويسري بخصوص الدعم على المستوى 1 حتى نهاية 2010 (غير مرصود أصلاً في الميزانية).
- الملاحظة 4: سيستخدم احتياطي النطاق لتسديد مبلغ 82 000 فرنك سويسري بخصوص تكاليف مقيم البيانات الحاسوبية بناء على المعايير الحاسوبية الدولية (غير مرصود أصلاً في ميزانية المشروع).
10. وكما ورد في الجدول أعلاه، سينتهي المشروع ضمن الميزانية الأصلية. وفي نهاية مرحلتنا المشروع، سيعاد الرصيد غير المصروف إلى الاحتياطي ما أن ينتهي التدقيق المالي في المشروع.
11. وبالإضافة إلى التمويل الذي أقرته الجمعيات من الاحتياطي، فقد أنفق 339 468 فرنكاً سويسرياً من الميزانية العادية منذ نوفمبر 2007 حتى يونيو 2010. وغطى ذلك المبلغ تكلفة الخبر الاستشاري الذي ساعد في صياغة السياسات والإجراءات الخاصة بالمعايير الحاسوبية الدولية وتنفيذ مختلف التعديلات في نظام الإدارة المتكاملة مما كان ضرورياً لإعداد التقارير وفقاً لتلك المعايير، والخدمات الاستشارية المتعلقة بتقييم العقار الذي يستثمره اتحاد

مدير والأراضي التي تملكها الويبو، والتحقق المادي من أجهزة الويبو على يد شركة خارجية، وتكلفة تدريب مدة أربعة أيام على يد خبير في المعايير المحاسبية الدولية من شركة برايسواترهاوسكوبرس.

### التقدم في تنفيذ النظام المالي الجديد ولائحته

12. ذكرنا سابقاً أن المشروع المالي قد خرج إلى النور في 15 يناير 2010. وفي هذا السياق، اعتمدنا حلاً إلكترونياً مؤتمتاً للنظام المالي الجديد ولائحته، فحققت الويبو الفوائد التالية:

ألف: تعزيز الإطار التنظيمي والإدارة المالية

- وضع إجراءات أعيد هندستها ومؤتمتة
- ووضع أساس للمراقبة والمساءلة يكون أكثر اتساقاً ويقوم على الأدوار المنوطة بالمستخدمين وإجراءات مؤتمتة للموافقة وتدقيق العمل
- ورصد ومراقبة محسنيين للميزانية

باء: التنمية البشرية

- إعداد العدة لتنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية تنفيذاً كاملاً بتدريب الموظفين وتثقيفهم مع مستخدمين يعتمدون أفضل الممارسات ويعملون في مختلف الوظائف ويفهمون أهمية جودة البيانات في المنظمة.

### التقدم في تنفيذ المعايير المحاسبية الجديدة وخطة العمل 2010

13. ما زال المشروع المتعلق بإصدار البيانات المالية التي تفي بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية يتقدم وفق مواعيده، علماً بأن من المعترف أن يؤدي التنفيذ الكامل إلى إصدار البيانات المالية السنوية لعام 2010. وقد انتهى مراجع الحسابات الخارجي من مراجعة السياسات والإجراءات المالية بناءً على المعايير المحاسبية الدولية، وتسلمنا منه مذكرة نقاش نهائية. وسندرج المسائل التي أثارها مراجع الحسابات الخارجي في خطة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية.

14. تقرير الإدارة المالية 2008-2009: في مضمار تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، عدلنا نسق تقرير الإدارة المالية 2008-2009 لتضمينه بيانات إضافية تُظهر لأول مرة ميزانية عمومية موحدة وبيانات الإيرادات والنفقات وبيانات بصافي الأصول وبيانات بالتدفق النقدي. وعلاوة على ذلك، فقد عمدنا إلى توسيع نطاق الملاحظات عن البيانات المالية لتشمل العديد من الكشوف التي ستقتضيها المعايير المحاسبية الدولية. وتأتي البيانات التي يتضمنها تقرير الإدارة المالية خطوة أولى نحو تقديم المزيد من المعلومات وتعزيز الشفافية.

15. التدقيق في الأرصدة الختامية 2008-2009 بعد تسويات معايير المحاسبة الدولية: تعد الدوائر المالية حالياً جميع التسويات الضرورية لتحويل الأصول والخصوم وصافي رأس مال الويبو إلى ما يوافق بياناً عن الوضع المالي يمثل للمعايير المحاسبية الدولية ويستند تماماً إلى مبادئ المحاسبة على أساس الاستحقاق. وما أن ننتهي من ذلك، سيتولى مراجع الحسابات الخارجي مراجعة بيان الوضع المالي المعدل ثم نستكمل التسويات المدخلة على الأرصدة الختامية المدونة في الميزانية العمومية 2008-2009. ومن المرتقب الانتهاء من التسوية والمراجعة على يد مراجع الحسابات الخارجي في الفصل الأخير من عام 2010.

16. وبالإضافة إلى ما سبق، سنعد مجموعة كاملة من البيانات المالية الممتثلة لمتطلبات الكشف وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، ليراجعها مراجع الحسابات الخارجي ويعلق عليها ويراجع أيضاً دليل سياسة المعايير المحاسبية الدولية أثناء أعمال المراجعة.

17. وسنرصد باستمرار المعاملات المتعلقة بالإيرادات والنفقات على أساس المعايير المحاسبية الدولية خلال عام 2010 وندون المعاملات في السجل المحاسبي كما تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية. ومن شأن ذلك أن يبسط الانتقال

من بيان الإيرادات والنفقات وفقا لتقرير الإدارة المالية إلى بيان الأداء المالي الممثل للمعايير المحاسبية الدولية في نهاية عام 2010.

18. ومن المتوقع أن ندخل المرحلة النهائية لإعداد أولى البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية على أساس الإيرادات والنفقات الفعلية لعام 2010 ووضع الأصول والخصوم وصافي الأصول في 31 ديسمبر 1010 في الفصل الأول من عام 2011، على أن تنتهي العملية برمتها في 31 مارس 2011 كما يقتضيه النظام المالي ولائحته.
19. وقد قدمت الأمانة لمراجع الحسابات الخارجي تحليلا مفصلا للتسويات المطلوبة في الأرصدة الختامية للأصول والخصوم والاحتياطات والفائض المتراكم مما سيكون ضروريا لفتح ميزانية الويبو العمومية من جديد بوصفها بيانا بالوضع المالي يمتثل للمعايير المحاسبية الدولية. وسيراجع مراجع الحسابات الخارجي المعلومات المحاسبية المقدمة له ويرفع تقريرا بنتائج المراجعة قبل نهاية العام. وستعد الأمانة التسويات النهائية التي يوصي بها المراجعون بما يضمن امتثال الويبو تماما للمعايير المحاسبية الدولية في عام 2010.

20. إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى أن توصي جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بأن تحيط علما بمضمون هذه الوثيقة.

[نهاية الوثيقة]